دور الدولة في إرساء دعائم الذكاء الاقتصادي: إشارة إلى التجربة الفرنسية

The Role of the State in Laying the Foundations of Economic Intelligence: A Reference to the French Experience

د. بوزرب خير الدين
مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي
LFIEGE، جامعة جيجل – الجزائر
k.bouzerb@univ-jijel.dz

د. خوالد أبوبكر
مخبر البحث في الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة
LARIEDD، جامعة عنابة – الجزائر
aboubaker.khoualed@univ-annaba.dz

تاريخ الاستلام: 2020/03/03 تاريخ القبول: 2020/07/10

الملخص: يهدف هذا البحث إلى توضيح الدور الذي يمكن أن تلعبه الدول والحكومات في دعم تطبيق الذكاء الاقتصادي فيها، ولتحقيق الهدف السابق الذكر استعان الباحثان بالمنهج الوصفي التحليلي عبر دراسة واحدة من بين أبرز التجارب الدولية الرائدة في مجال تطبيق الذكاء الاقتصادي وهي التجربة الفرنسية، وفي الأخير فقد أثبتت نتائج البحث مدى فعالية النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي المتّسم بثلاث سمات أساسية وهي: وجود دور قوي للحكومة والمؤسسات العامة، تشجيع عمليات البحث والتطوير، دعم عمليات التكوين في مجال الذكاء الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاقتصادي، المعلومات، الدول والحكومات، التنافسية الدولية، التجربة الفرنسية.

Abstract : This research aims at clarifying the role that states and governments can play in supporting the application of economic intelligence. To achieve the above objective, the tow researchers adopted the analytical descriptive approach through the study of one of most prominent international experiments in applications of economic intelligence, it's the French experience. Finally, the results of this research proved the effectiveness of the French model of economic intelligence, which has three main characteristics: a strong role for government and public institutions, encouraging research and development, support training in economic intelligence.

***Key Words*:** Economic Intelligence, Informations, States and Governments, International Competitiveness, French Experience.

JEL Classification : D83, H10, O32, O52.

* مرسل المقال: خوالد أبوبكر (aboubaker.khoualed@univ-annaba.dz).

المقدمة:

لقد أصبح موضوع الذكاء الاقتصادي من المقتضيات المعاصرة التي تمليها الحركية المتسارعة لمتغيرات وعوامل البيئة الحالية التي يشهدها عالم الأعمال اليوم، والتي أصبح التغير المستمر أحد أبرز أركانها، والأساس الذي يبني عليه أي تحرك استراتيجي لمختلف الفاعلين في الميدان الاقتصادي.

وعليه فقد حضي مفهوم الذكاء الاقتصادي باستخدام واسع في الأدبيات الاقتصادية، وأصبح تبنيه يعد ضرورة ملحّة لمختلف المؤسسات الصغيرة والكبيرة، وكذلك لمختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويعد الذكاء الاقتصادي ضمن هذا الصدد أسلوبا جديدا ومنهج عمل يجعل المؤسسات والدول في حالة يقظة تامة ومستمرة بما يجري حولها، من خلال توفير معلومات أكيدة، وكاملة، وذات مصداقية، وجودة عالية، تستغل بشكل جيد وفي الوقت المناسب لاتخاذ قرارات إستراتيجية وهامة.

مشكلة البحث: مع تزايد مساعي الدول والحكومات نحو تبني ممارسات الذكاء الاقتصادي والاستفادة من مختلف مزاياه وعوائده، ظهرت عدة نماذج دولية رائدة في مجال تطبيق الذكاء الاقتصادي، حيث تبنّت كل منها نهجا معيّنا بغية ضمان الاستفادة القصوى من هذا المفهوم الحديث، الأمر الذي نتج عنه تباين واضح في النماذج العالمية للذكاء الاقتصادي من حيث طبيعة ارتباط هيكلية نظام الذكاء الاقتصادي، أو من حيث الركائز التي يستند إليها في تكوينه، أو من حيث الدور الذي تقوم به المؤسسات العامة والخاصة فيه، ونتيجة لذلك اشتهرت ثلاثة نماذج دولية رائدة في هذا المجال وهي: النموذج الياباني، النموذج الأمريكي، والنموذج الفرنسي، هذا الأخير ما سيمثّل موضوع هذا البحث حيث سيعنى أساسا بتشخيص نموذج الذكاء الاقتصادي المطبّق في فرنسا وإبراز الدور الذي تلعبه الحكومة في إرساء مبادئه ومقوّماته.

فرضيات البحث: بهدف الإجابة على مشكلة البحث تم وضع الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** يكتسي تطبيق الذكاء الاقتصادي أهمية بالغة بالنسبة للدول والحكومات.
- **الفرضية الثانية:** يعد النموذج الفرنسي من النماذج الرائدة عالميا في مجال الذكاء الاقتصادي من خلال الدور القوي الذي تلعبه الحكومة في ترسيخ معالمه.
- **الفرضية الثالثة:** يعاني نموذج الذكاء الاقتصادي الفرنسي من عدة عراقيل ونقائص تعترض نجاحه ونجاعته.

أهمية البحث: يستمد هذا البحث أهميته من الأهمية التي أصبحت توليها حكومات الأقاليم والدول المتقدمة والنامية على حد سواء لموضوع الذكاء الاقتصادي ومختلف تقنياته وأدواته، حيث أصبح يعد مطلبا أساسيا من متطلبات تحسين النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتحسين عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية، وتعزيز القدرات الابتكارية والتنافسية، وإرساء مبادئ الحكم الراشد، والاندماج الفعّال ضمن الاقتصاد العالمي.

كما يستمد هذا البحث أهميته أيضا من أهمية التجربة التي تمثّل موضوع البحث ألا وهي التجربة الفرنسية، حيث يعد النموذج الفرنسي من النماذج الرائدة دوليا في مجال الذكاء الاقتصادي، إذ أنه يتميز بميزة جوهرية وهي وجود دور كبير للدولة في مجال الذكاء الاقتصادي، وهذا يتشابه كثيرا مع طبيعة الاقتصاد المحلي وكذلك الاقتصاديات العربية ما يجعله من أنسب النماذج الملائمة التطبيق فيها.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة الأهداف التالية:

– توضيح مفهوم الذكاء الاقتصادي وحتمية تطبيقه وتبنّيه على مستوى الحكومات والدول.

– تشخيص واحد من بين أبرز النماذج الرائدة دوليا في مجال الذكاء الاقتصادي ألا وهو النموذج الفرنسي، وتوضيح أبرز خصائصه ومؤشراته ومعيقات تطوره.

– فهم وإدراك الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومة في إنجاح ممارسة الذكاء الاقتصادي من خلال التجربة الفرنسية، الأمر الذي يساعد كثيرا في إنجاح ممارسة الذكاء الاقتصادي في كثير من الدول العربية التي تتشابه كثيرا مع فرنسا في وجود دور كبير للحكومة في الاقتصاد.

– التمهيد للمزيد من الدراسات والأبحاث المستقبلية حول موضوع الذكاء الاقتصادي وتجاربه الدولية الرائدة.

هيكل البحث: ضمن مسعى تحقيق أهداف البحث، فقد تم تقسيمه إلى جزأين أساسيين:

- **الجزء النظري:** وفيه تمت مناقشة أبرز العناصر النظرية والمفاهيمية المرتبطة بالذكاء الاقتصادي عبر عرض ومناقشة مفهومه، خصائصه ومستوياته، عناصره وشروط نجاحه، وأهميته بالنسبة للحكومات والدول.
- **الجزء التحليلي:** وفيه تم وصف وتحليل التجربة الفرنسية في الذكاء الاقتصادي عبر مناقشة وتحليل نشأة وتطور الذكاء الاقتصادي في فرنسا، ثم عرض أبرز خصائص النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي، ومن ثم تحليل أبرز مؤشراته، وصولا إلى استعراض أبرز العوائق الماثلة أمام نجاح هذا النموذج.

منهج البحث: للإحاطة الشاملة بموضوع هذا البحث والإلمام بمختلف جوانبه فقد تم الاعتماد بشكل أساسي على المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبّر عنها تعبيرا صادقا، كما لم يتم الاعتماد على سرد المعلومات فقط، بل تم استخدام المنهج التحليلي لتحليل جوانب ومضمون مختلف المفاهيم الواردة في البحث من خلال الاستعانة ببعض المؤشرات والإحصائيات الهامة المتعلقة بالموضوع المدروس.

مصادر البحث: فيما يخص مصادر جمع المعلومات فقد تم الاعتماد على كافة المراجع التي تخدم موضوع البحث باللغات الثلاث العربية والفرنسية والانجليزية، حيث تراوحت هذه المراجع بين الكتب، المذكرات، المقالات، المجلات، المؤتمرات، التقارير، ...، وغيرها، كما تمت الاستعانة كذلك بمختلف مصادر المعلومات المتاحة على الشبكة العنكبوتية والتي استفاد منها الباحثان أيّما استفادة خصوصا في الحصول على مختلف الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بالنموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي.

1. الإطار النظري للبحث:

1.1.مفهوم الذكاء الاقتصادي:

إن المتتبع لموضوع الذكاء الاقتصادي يلاحظ عدم وجود اتفاق بين مختلف الباحثين والمتخصصين في استخدام مصطلح موحّد للذكاء الاقتصادي، حيث وردت ضمن هذا الصدد عدة مصطلحات أبرزها: الاستخبارات الاقتصادية، المخابرات الاقتصادية، المعلومات الاقتصادية، الأمن الاقتصادي، ...، وغيرها من المصطلحات، إذ تشير جميعها إلى مصطلح الذكاء الاقتصادي (الزبيدي، 2017، 21)، ويعود ذلك على الأرجح إلى ترجمة المصطلح إلى العربية، حيث نجد أن الدراسات الإنجلو سكسونية تستخدم مصطلح (Business Intelligence) أي ذكاء الأعمال وحتى مصطلح (Competitive Intelligence) أي الذكاء التنافسي، في حين نجد أن الدراسات الفرانكفونية تستخدم مصطلح (Intelligence Economique) أي الذكاء الاقتصادي.

إن عدم اتفاق الباحثين والمتخصصين في موضوع الذكاء الاقتصادي حول استخدام مصطلح موحّد له، قد أدى إلى وجود عدم اتفاق بينهم حول وضع تعريف شامل لهذا المصطلح، وضمن هذا الصدد سنحاول فيما يلي عرض أبرز التعريفات التي قدمتها الدراسات الإنجلو سكسونية لمفهوم الذكاء الاقتصادي:

- عرّف (Millikan, 1956, 03) الذكاء الاقتصادي على أنه: "ذلك الذكاء المرتبط بالموارد الإنتاجية الأساسية للمؤسسة أو الدولة، حيث يهدف إلى ترشيد رقابة مواردها بهدف الوصول إلى الكفاءة والفعالية".

- كما عرّف كل من (Kuhlmann et al, 1999, 14)الذكاء الاقتصادي على أنه: "ابتكار مختلف الطرق التي توجّه متخذي القرار في المؤسسة نحو اتخاذ قرارات صائبة، وذلك عبر توفير المعلومات في الوقت المناسب وبالجودة والدقة والكمية المطلوبة".

- في حين عرّف (Leijonhielm, 2000, 119) الذكاء الاقتصادي على أنه: "تلك النظم التي تساعد على اتخاذ الحذر إزاء الإشارات المساندة للتوقعات الحالية المتعلقة بسلوك الأمم والأعوان الاقتصاديين".

- كما عرّف (Lloyd, 2011, 23) الذكاء الاقتصادي على أنه: "ذلك المنهج المتّبع من قبل إدارة المؤسسة والذي يمكّنها من تحديد المعلومات المفيدة في تحسين قراراتها".

أما فيما يخص الدراسات الفرانكفونية التي عُنيت بدراسة موضوع الذكاء الاقتصادي فهي لا تختلف كثيرا عن سابقاتها الإنجلو سكسونية في ضبط مفهوم الذكاء الاقتصادي، ومن بين أبرز التعريفات المقدمة نجد:

- عرّف كل من (Bournois et Romani, 2000, 62) الذكاء الاقتصادي على أنه: "ذلك المنهج المنظّم المعد لخدمة الإدارة الإستراتيجية للمؤسسة، وذلك بغية تحسين قدراتها التنافسية عبر جمع، معالجة، وبث المعلومات المفيدة التي تجعل المؤسسة تحسن التحكم في بيئتها".

- في حين عرّف (Bellon, 2002, 01) الذكاء الاقتصادي بأنه: "مجموعة الإجراءات المنظّمة لاستغلال المعلومات الخارجية للمؤسسة".

- بينما عرّف كل من (Pesqueux et Ferrary, 2006, 11)الذكاء الاقتصادي على أنه: "ذلك النشاط الذي يسمح باقتناص الفرص، ورصد التهديدات، وتلبية حاجات الأعوان الاقتصاديين المتعلقة بالمعلومات والمعارف ذات القيمة العالية، من أجل مساعدة المؤسسات على اتخاذ القرارات الصائبة وتحسين تنافسيتها".

- فيما عرّف (Dufau, 2010, 02)الذكاء الاقتصادي على أنه: "نشاط إنتاج المعرفة طبقا لما يخدم الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية للمؤسسة، وإن عملية الجمع والإنتاج للمعلومات تتم بطريقة شرعية ومن مصادر مفتوحة".

وبناءً على مختلف التعريفات السابقة الذكر تمكن الباحثان في الأخير من استنتاج تعريف موسّع لمفهوم الذكاء الاقتصادي حيث يرى أنه يعبر عن: "ذلك النظام الكفيل برصد بيئة المؤسسات والدول والذي يمكّنها من اكتشاف الفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف، وذلك عبر مجموعة من الأنشطة المتعلقة بالبحث، والمعالجة، والتوزيع، ونشر المعلومات بشكل مفيد يساعد المؤسسات والدول على اتخاذ القرارات الصائبة وتعزيز قدراتها التنافسية، مع الإشارة إلى أن كل هذه الفعاليات تتم في إطار قانوني وتحمل في طياتها أبعادا حمائية وتأثيرية".

2.1. خصائص الذكاء الاقتصادي ومستوياته:

يتميز مفهوم الذكاء الاقتصادي بمجموعة من الخصائص والمميزات أوجزها كل من (Bournois et Romani, 2000, 03) فيما يلي:

- الاستخدام الإستراتيجي والتكتيكي للمعلومات ذات المزايا التنافسية في اتخاذ القرارات.
- وجود إدارة قوية لتنسيق جهود الأعوان الاقتصاديين.
- وجود علاقة قوية بين المؤسسات، والجامعات، والإدارات المركزية والمحلية.
- إدماج ممارسات جماعات الضغط والتأثير.
- إدماج المعارف العلمية، والتقنية، والاقتصادية، والقانونية، والجيوسياسية.
- اعتماد العالمية كسلم لاتخاذ القرارات.
- السرية في نشر المعلومات والحصول عليها بطريقة شرعية.
- حماية الإرث الوطني ببعديه التكنولوجي والصناعي.

ومن مختلف الخصائص والمميزات السابقة الذكر يتضح جليا أن الذكاء الاقتصادي يقوم أساسا على المعلومات المفيدة، فضلا عن اهتمامه بدراسة التفاعلات الإستراتيجية والتكتيكية لمختلف المستويات والأنشطة كافة، بدءً من المستويات المحلية وصولا إلى المراكز العليا في الدولة وبالتالي تأثيره على المستويات الدولية. ويتم الأخذ بتطبيقات الذكاء الاقتصادي ضمن خمس مستويات أساسية أوجزها (Jakobiak, 2001, 13) فيما يلي:

أ- المستوى القاعدي: أين يتم تطبيق إستراتيجيات الذكاء الاقتصادي على مستوى المؤسسة.

ب- المستوى المتوسط: وفيه يتم تطبيق إستراتيجيات الذكاء الاقتصادي ضمن فروع النشاط (القطاعات).

ت- المستوى الوطني: أين يتم اعتماد الذكاء الاقتصادي كإستراتيجية متخذة بين مراكز القرار (الحكومات).

ث– المستوى العالمي: وفيه يتم تطبيق إستراتيجيات الذكاء الاقتصادي ضمن المجمّعات الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات.

ج– المستوى الدولي: أين يتم اعتماد تطبيقات الذكاء الاقتصادي كإستراتيجية للتأثير على الدول الأخرى.

3.1. عناصر الذكاء الاقتصادي وشروط نجاحه:

يتمحور جوهر الذكاء الاقتصادي حول أربعة عناصر أساسية هي: (فيلالي، 2014، 33-34)

أ– اليقظة: وتكمن في ملاحظة وتحليل كل ما يحدث في محيط المؤسسة من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات وتفعيلها.

ب– الاتصال والأمن: بمعنى التحضير والتحسب ضد يقظة الآخرين، إضافة إلى تزويد العمال بالمعارف، وتوضيح مضمون الحوارات الداخلية، خلق ردود أفعال، وضع بنود سرية في عقود العمل، ...، الخ.

ت– التأثير: أي استخدام المعلومة بطريقة تمكّن المؤسسة من العمل على بيئتها لجعلها أكثر ملائمة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية ومواجهة التهديدات. (عبد الكريم، 2012، 668)

ث– التنافسية: وتعتمد على عمليات البحث والتطوير، وتسمح بمسايرة المؤسسات في تعقب الفرص، والحصول على حصص سوقية في العالم عن طريق تجميع الخبرات والمعلومات العامة والخاصة.

ولضمان خلق مناخ ملائم لنجاح نظام الذكاء الاقتصادي ينبغي توافر مجموعة من الشروط والمستلزمات يمكن تقسيمها إلى نوعين أساسيين هما: (يحيوش، 2012، 237)

أ– الشروط على المستوى الكلي: وتشمل:

- التحسيس بأهمية الذكاء الاقتصادي في أبعاده السياسية والاقتصادية والتكنولوجية بالنسبة للفرد والمجتمع.
- اعتماد الذكاء الاقتصادي في البرامج التعليمية في مختلف المستويات والتخصصات.
- دعم وتطوير البحث العلمي بوضع كافة الإمكانيات المادية والمعنوية تحت تصرف الهيئات البحثية والعلمية.

ب– الشروط على المستوى الجزئي: وتشمل:

- دعم الإدارة المركزية.
- تكوين وإعادة تأهيل الموظفين.
- اعتماد مبدأ العمل الجماعي.
- الاتصال الفعّال.
- تدعيم وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- إسناد مهمة الإشراف والمتابعة على النظام إلى ذوي الكفاءات العالية.

4.1. الذكاء الاقتصادي في خدمة الحكومات والدول:

تعد المعلومات اليوم متوافرة بسهولة وفي متناول الجميع، ولكن تحتفظ الدولة بدور قيادي ومهيمن على مستوى الاقتصاد العالمي، بحيث يجب عليها حماية الأصول الاقتصادية للأمة في ظل التنافس الدولي المحموم (عفيف، 2015، 231)، من أجل ذلك يجب أن يشكل الذكاء الاقتصادي سياسة عامة منشودة من قبل الدولة، ويتم

تحديدها لتضع مواردها لخدمة الاقتصاد بأسره، واتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على المصالح الاقتصادية الطويلة الأجل للدولة. ومن المؤكد أن الدول تستفيد من إتباع إستراتيجية للذكاء الاقتصادي كون أن الدولة نفسها تحتاج إلى معلومات عمّا يدور في اقتصاديات الدول الأخرى، حتى يتسنى لها رسم الخطط والإستراتيجيات اللازمة لحماية اقتصادها من الهجمات التي قد تتعرض لها مؤسساتها الوطنية أو القطاعات الإستراتيجية للوطن، كما يمكنّها في نفس الوقت من الاستفادة القصوى من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. (سحنون وبلهادية، 2007، 06)

ويلعب الذكاء الاقتصادي أيضا دورا بارزا في تحسين جودة القرارات المتخذة على المستوى الكلي وذلك من خلال استعمال نظم إدارة المعلومات، والتطبيقات التكنولوجية الحديثة بهدف تجميع، وتخزين، وتحليل، وتوفير البيانات والمعلومات، أي أن الذكاء الاقتصادي يقود الدولة إلى اتخاذ أفضل القرارات من خلال استخدام المعلومات الدقيقة والمفيدة في الأوقات المناسبة (رزيق والخطيب، 2012، 195)، كما يقوم الذكاء الاقتصادي بتوظيف التكنولوجيا الحديثة في استخدام معلومات دقيقة وآنية وذات قيمة ونوعية عالية متعلقة بمجال العمل نفسه، وبيانات ذات اعتمادية كبيرة متوفّرة من عدة مصادر، وتطبيق ما تم اكتسابه من خبرات بهدف تحسين وتطوير جودة القرارات التي يجب اتخاذها بناءً على هذه المعلومات.

وفي المحصلة يمكن القول أن نظام الذكاء الاقتصادي أصبح يعد من أهم مقومات استدامة وترسيخ المزايا التنافسية للدول والأقاليم، وذلك عبر تطوير سوق العمل في المستقبل وخلق التنافس في مجال البحث والتطوير والارتقاء بنشاط الابتكار والإبداع على مستوى الدولة، وهذا ما يسمح بمجاراة الدول الأخرى واقتناص الفرص والحصول على حصص من الأسواق العالمية، وتتم هذه المسايرة عن طريق التعرف المشترك على الرهانات الإستراتيجية وتجميع الخبرات والمعلومات العامة والخاصة. (مغمولي، 2016، 328)

2. الإطار التحليلي للبحث:

سنقوم من خلال هذا الجزء بتحليل التجربة اليابانية في مجال الذكاء الاقتصادي وذلك عبر مناقشة النقاط التالية:

1.2. نشأة وتطور الذكاء الاقتصادي في فرنسا:

كثيرا ما اتهمت فرنسا بالتأخر بسنوات عديدة مقارنة بجيرانها الأوروبيين (خصوصا الألمان)، والأمريكيين، واليابانيين، في مجال إرساء وتبني ممارسات الذكاء الاقتصادي، بالرغم من أنها تظهر من بين الدول الأوائل في إنتاج المعلومات التكنولوجية والعلمية والتجارية والاقتصادية في العالم، إلى جانب تفوّقها المطلق في كثير من الابتكارات الحديثة المتعلقة بقطاعات حساسة كالإلكترونيك، والإعلام، والطب، إلا أن كل ذلك لا يمكن له أن يغطي الظهور المتأخر لنظام الذكاء الاقتصادي في فرنسا.

وتمثّل فترة بداية الثمانينيات منعطفا حاسما بالنسبة للنموذج الفرنسي في الذكاء الاقتصادي، حيث ظهرت ولأول مرة في تاريخ فرنسا المصطلحات الأولية لمفهوم الذكاء الاقتصادي على غرار: اليقظة الإستراتيجية، الذكاء التنافسي، الحذر الاستراتيجي، الحراسة، ...، وغيرها من المصطلحات، ويعود الفضل في ذلك إلى بضعة باحثين فرنسيين أبرزهم (Oury, 1983) الذي يعتبر من أوائل الباحثين الفرنسيين الذين أشاروا إلى ضرورة امتلاك المؤسسات لنظام فعال لرصد وحماية المعلومات الإستراتيجية، كما عرفت فترة نهاية الثمانينيات في فرنسا تطورا هاما في مجال اليقظة

الإستراتيجية بفضل إسهامات كل من (Martinet et Ribault, 1989, 24) اللذان قاما ببناء نموذج عام لليقظة الإستراتيجية في ظل النموذج الشهير للقوى التنافسية الخمس لـ (Porter) أين يمكن تطبيق ثلاثة أنواع رئيسية لليقظة وهي: اليقظة التجارية، اليقظة التنافسية، واليقظة التكنولوجية.

إلا أن الظهور الحقيقي لمصطلح الذكاء الاقتصادي في فرنسا كان خلال فترة بداية التسعينيات وبالضبط سنة (1994) حيث قامت المحافظة العامة للتخطيط بفرنسا (CGP) بإصدار التقرير الشهير المعروف بتقرير (Martre) نسبة إلى معدّه الوزير الفرنسي السابق (Henri Martre) والذي يحمل عنوان: "الذكاء الاقتصادي وإستراتيجية المؤسسة"، وبناءً على هذا التقرير تم الاعتماد الرسمي للذكاء الاقتصادي في فرنسا (Peguiron, 2006, 36)، وبموجب التقرير السابق الذكر تم ضبط تعريف الذكاء الاقتصادي في فرنسا والذي يشير إلى: "مجموعة الأنشطة المنسّقة المرتبطة بالبحث، المعالجة، التوزيع، ونشر المعلومات المفيدة للأعوان الاقتصاديين، مع الإشارة إلى أن هذه الإجراءات تتم بطريقة شرعية، مع توفير كافة الضمانات لحماية الإرث اللامادي للمؤسسة في ظل أحسن شروط الجودة والتكلفة". (Martre, 1994, 11)

وقد سلّط التقرير السابق الذكر الضوء على الجهاز الفرنسي للذكاء الاقتصادي خاصة فيما يخص نقص التنافس بين نشاطات المؤسسات والسياسات الوطنية للدولة، وبذلك فقد دعا هذا التقرير المؤسسات الفرنسية للانضمام إلى جهاز الذكاء الاقتصادي الوطني على اعتبار أن ا الجهاز لا يمكنه العمل دون أن تتبنى المؤسسات الفرنسية هذا المنهج، وبالتالي فقد قدم تقرير (Martre) أربعة اقتراحات أساسية هي: (Dufau, 2010, 08)

- نشر ثقافة الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الفرنسية.
- تسهيل عملية تداول المعلومات بين القطاعين العام والخاص.
- وضع بنوك المعلومات في خدمة احتياجات المستعملين.
- تدعيم التكوين في مجال الذكاء الاقتصادي.

أما فترة الألفينيات فقد عرفت أبرز الانجازات التي قادت فرنسا لاستكمال نموذج الذكاء الاقتصادي الخاص بها، ففي سنة (2003) تم نشر تقرير (Bernard Crayon) والمعنون بـ: "الذكاء الاقتصادي: التنافسية والتماسكالاجتماعي"، حيث جاء هذا التقرير مساندا للسياسة العامة الفرنسية للذكاء الاقتصادي، ومركّزا على أربعة محاور أساسية هي: (Dufau, 2010, 09)

- تدعيم التنافسية وخاصة تلك التي تقود المؤسسة إلى غزو الأسواق الخارجية.
- إعداد جهاز الأمن الاقتصادي في مجال شبكات المعلومات، العملية الصناعية، الجهاز القانوني (الملكية الفكرية الخاصة).
- وضع إستراتيجية التأثير خاصة في مجال السبق المعياري.
- نشر حملات تحسيسية على مستوى المقاطعات الفرنسية والتكوين الملائم لاحتياجات الأعوان الاقتصاديين.

كما عرفت نفس السنة (2003) تعيين الخبير (Alain Juillet) كمسؤول أعلى للذكاء الاقتصادي في السكريتاريا العامة للدفاع الوطني (SGDN)، حيث كلف بتنسيق السياسة العامة للذكاء الاقتصادي في فرنسا، في

حين عرفت سنة (2009) إنشاء المديرية المركزية للمعلومات الداخلية (DCRI) والتي تنحصر وظيفتها في حماية الإرث المادي واللامادي للقطاع الاقتصادي الفرنسي.(Coutenceau et al, 2010, 09)

أما اليوم فقد عرف موضوع الذكاء الاقتصادي رواجا كبيرا في فرنسا وذلك بفعل توجه عدد كبير من الباحثين الفرنسيين لدراسة هذا الموضوع وتبيان دوره وأهميته على غرار (Martinet)، (Martin)، (Marti)، (Levit)، (Larivet)، (Goria)، ...، وغيرهم من جهة، وبفعل الدعم الكبير الذي حظي به هذا الموضوع من طرف الحكومات الفرنسية التي اعتبرته من أولويات سياساتها الاقتصادية والتجارية.

2.2. خصائص النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي:

بالرجوع إلى تقرير (Martre) السابق الذكر،تبنّت فرنسا نموذجا للذكاء الاقتصادي يتميز بمجموعة الخصائص التالية:

– نظام ذكاء اقتصادي يتميز بوجود دور قوي للحكومة والمؤسسات العمومية، حيث تتغلب المبادرات العمومية في فرنسا على كل ما هو خاص. (تير، 2006، 08)

– تلعب الدولة دورا محوريا في تحصيل المعلومات وتجميعها ونشرها، وذلك من خلال إنشاء الهيئات والوكالات والمؤسسات التي تكفل ذلك، حيث قامت الحكومة الفرنسية بـ:

أ– إنشاء المجلس الأعلى للمعلومة العلمية والتقنية: والذي يتمثل دوره الأساسي في متابعة مختلف الهيئات العمومية المنتجة والباتة للمعلومات في فرنسا والعالم.

ب– إنشاء عدة هيئات ووكالات ومؤسسات معلومات أخرى: أبرزها: المعهد الوطني للمعلومة العلمية والتقنية (INIST)؛ الوكالات الجهوية للمعلومة العلمية والتقنية (ARIST)؛ المدرية المركزية للمعلومات الداخلية (DCRI)؛ مديرية مقاطعة المعلومات الداخلية (DDRI)؛ الجمعية الفرنسية لتطوير الذكاء الاقتصادي (AFDIE)؛ وكالة بث المعلومة التكنولوجية (ADIT).

– تعتبر الأمانة العامة للتنسيق بين الوزارات (SGCI) والأمانة العامة للدفاع الوطني (SGDN) بمثابة المركز الرئيسي لنظام الذكاء الاقتصادي الفرنسي وكلاهما تخضعان لسلطة الوزير الأول، وذلك كما يلي: (الزبيدي، 2017، 192)

أ– الأمانة العامة للتنسيق بين الوزارات (SGCI): تعد المؤسسة الأولى في تكوين نموذج الذكاء الاقتصادي بفرنسا والتي ترتبط مباشرة بالمفوضية العامة للذكاء الاقتصادي والابتكار، فضلا عن ارتباطها بوزير الخارجية والسفارات وكل هؤلاء يرتبطون مباشرة بالوزير الأول.

ب– الأمانة العامة للدفاع الوطني (SGDN): تعد الهيئة الثانية في تكوين النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي، والتي ترتبط بشكل مباشر بوزير الداخلية، والذي يرتبط مباشرة بالخلية الأمنية للاقتصاد الوطني المرتبطة بدورها بالمصالح الأمنية المختصة وبالمجلس الاستراتيجي للذكاء الإقليمي للمحافظات المرتبط بدوره بمجموعات الأمن الاقتصادي، وهي ترتبط بالأمانة العامة للدفاع الوطني التي ترتبط مباشرة بالمسؤول الأعلى للذكاء الاقتصادي وبالتالي ارتباط الـ (SGDN) بالوزير الأول مباشرة.

– نموذج قائم على فكرة دعم الذكاء الاقتصادي الإقليمي بضمان تدخل أحسن للجماعات المحلية (الدوائر الإدارية والبلديات) وذلك لصالح المؤسسات الكبيرة والصغيرة التي تنشط في هذه الأقاليم، والهدف المتوخى من ذلك هو تطوير مهارات الذكاء الاقتصادي في هذه المؤسسات، ومساعدتها على تجاوز العوائق لتحسين الإنتاج ودعم التنافسية والتصدير. (بلوناس وبوزيدي، 2012، 392)

– نظام ذكاء اقتصادي مشجّع لعمليات البحث والتطوير على المستوى الإقليمي (الجماعات المحلية) والقطاع الخاص، وقد تجسد ذلك بإنشاء وكالة نشر المعلومات التكنولوجية (ADIT)، كما تم استحداث شركة خاصة تسمى الشركة الأوروبية للذكاء الإستراتيجي (EIS) والتي تقدم خدماتها لمؤسسات صناعية فرنسية وأوروبية.

– وجود دور قوي للاستثمار الأجنبي ضمن مجال الذكاء الاقتصادي فنجد أن ما نسبته (27%) من الاستثمارات في البحث والتطوير في فرنسا استثمرتها مؤسسات أجنبية. (سفارة فرنسا في جمهورية مصر العربية، 2018)

– نظام ذكاء اقتصادي داعم لعملية التعليم والتكوين في الذكاء الاقتصادي، فهناك عدة تكوينات مهنية وبرامج تدريسية (دراسات تطبيقية، ماستر، دكتوراه) في الذكاء الاقتصادي واليقظة الإستراتيجية في أكبر المدارس والجامعات الفرنسية. (Djeflat, 2005, 478). ويمكن توضيح أبرز ملامح النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي في مايلي:

الشكل (01): النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي

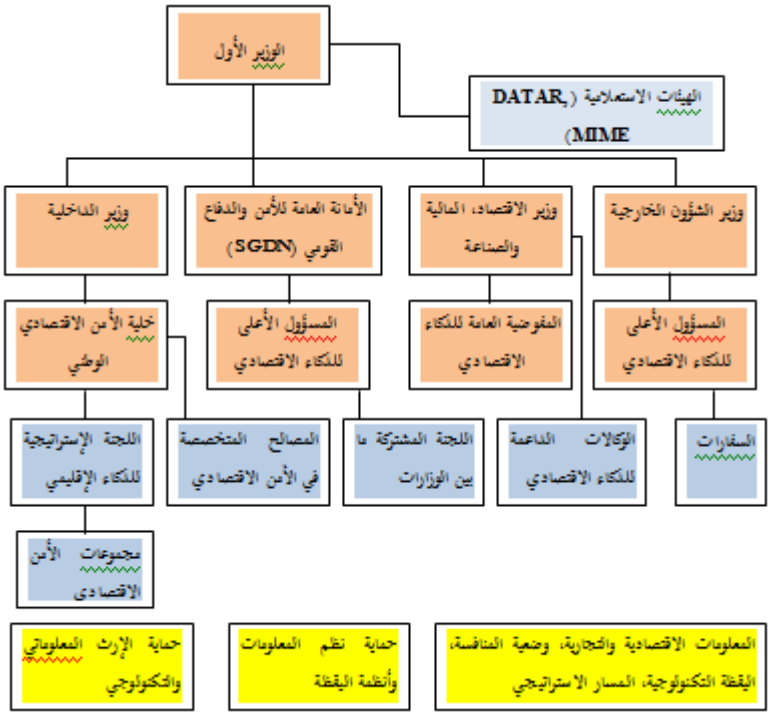

المصدر: (Conesa, 2004, 09)

3.2. مؤشرات فعالية النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي:

يعد الاقتصاد الفرنسي اليوم (2017) خامس أقوى اقتصاد في العالم بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، ألمانيا، وذلك بناتج محلي إجمالي قدره (2291.7) مليار يورو بنسبة نمو بلغت (2.2%) مقارنة بالعام المنصرم، كما حققت فرنسا عدة مؤشرات اقتصادية ايجابية أخرى كمعدل التضخم الذي قدر بـ (0.2%) في الربع الأخير من سنة (2016)، إلا أن التحدي الرئيسي الذي يبقى يواجه الاقتصاد الفرنسي هو وجود نسبة معتبرة من البطالة التي ناهزت الـ (9.5%).(INSEE, 2017)

أما على صعيد التنافسية الدولية فوفقا لآخر تقرير تنافسية عالمي (GCR) صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) سنة (2016) فقد احتل الاقتصاد الفرنسي المرتبة (21) عالميا من أصل (138) دولة شملها التقرير، وذلك بمجموع (5.2) نقطة من أصل (7) نقاط (Schwab, 2016, 178)، حيث نجد أن فرنسا قد حققت نتائج جد إيجابية ضمن مجمل المؤشرات الفرعية الخاصة بالتنافسية الدولية وأبرزها: البنى التحتية، الصحة والتعليم، الجاهزية التكنولوجية، تطور حجم السوق، تطور بيئة الأعمال والابتكار.

وبالتدقيق ضمن المؤشرات المرتبطة بالمعلومات والذكاء الاقتصادي نجد أن فرنسا قد حققت نتائج جيدة دوليا ضمن هذا المجال حيث حلت فرنسا في المرتبة (9) عالميا في مجال إنفاق المؤسسات على أنشطة البحث والتطوير بمجموع (5.2) نقطة من أصل (7) نقاط (Schwab, 2016, 179)، وما يدعم ذلك هو أن جل الشركات والمؤسسات الفرنسية خصوصا العاملة منها في المجال الصناعي مزودة بخلايا ومديريات لليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي، كما حلت فرنسا في المركز (14) عالميا في مجال الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير بمجموع (52.5) من أصل (100) نقطة (مؤشر المعرفة العالمي، 2017، 203)، بنسبة نمو في الإنفاق على البحث والتطوير بلغت (2.2%) من الناتج المحلي الإجمالي. (Dutta et al, 2017, 224)

كما تقع أكبر حاضنة أعمال للعالم في فرنسا وهي حاضنة (La halle Freyssinet) التي تضم أكثر من (1000) شركة ناشئة في باريس سنة (2016)، ومن جهة أخرى تستطيع جميع الشركات الاستفادة من الاعتماد الضريبي للبحوث، الذي من المتوقع أن يمثّل مبلغ (5) مليار يورو حيث استفادت ما لا يقل عن (20441) شركة من هذا الاعتماد سنة (2012). (وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، 2018، 01)

كما تنفق فرنسا ما نسبته (5.5%) من ناتجها المحلي الإجمالي على التعليم (Dutta et al, 2017, 224)، وقد بلغت نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (25) و(34) سنة الذين يحوزون على شهادات التعليم العالي (44%)، أما عدد الطلاب الأجانب المسجلين في الجامعات الفرنسية فقد بلغ (240000) طالبا، (42%) منهم يتبعون برامج البحث.

والملاحظ أن فرنسا تتبع سياسة تكوين فعالة في مجال الذكاء الاقتصادي حيث تم فتح تخصصات خاصة بالذكاء الاقتصادي على مستوى أعرق الجامعات الفرنسية، حيث قامت فرنسا مثلا سنة (2012) بفتح (30) تكوينا في مجال الذكاء الاقتصادي (Texier, 2012, 01)، كما قامت فرنسا بإنشاء عدة مدارس ومراكز متخصصة في الذكاء الاقتصادي كمدرسة الحرب الاقتصادية بباريس (EGE)، المدرسة الأوروبية للذكاء الاقتصادي (EEIC)

بفرساي، المدرسة الدولية لعلوم معالجة المعلومة (EISTI)، ...، وغيرها، هذه المدارس تكوّن الآلاف من الطلاب في مجال الذكاء الاقتصادي سنويا، ففي مدرسة الحرب الاقتصادية (EGE) مثلا يتلقى الطلاب تكوينا سنويا مكثفا قدره (750) ساعة محاضرات نظرية و(700) ساعة أعمال تطبيقية حول مختلف مواضيع الذكاء الاقتصادي.

وما يعزّز جدوى النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي هو وجود قدرة عالية على الابتكار حيث حلت فرنسا في المرتبة (8) عالميا في مجال القدرة على الابتكار بمجموع (5.4) نقطة من أصل (7) نقاط (Schawab, 2016, 179)، حيث تعد فرنسا من أكثر البلدان ابتكارا في العالم وضمن هذا المجال صنفت (12) مؤسسة فرنسية من بين أحسن (100) مؤسسة في العالم (سفارة فرنسا في الجزائر، 2018)، كل ذلك جاء نتيجة سياسة حكومية متينة داعمة للابتكار من خلال تخصيص نسب معتبرة لتمويل المشاريع الابتكارية للشباب، بالإضافة إلى إنشاء هيئات داعمة للابتكار في فرنسا أبرزها صناديق الادخار المخصصة لدعم الابتكار (CE)والصندوق الوطني للبحث العلمي (CNRC)، بالإضافة إلى فتح عدة تخصصات للابتكار في مختلف الجامعات والمعاهد الفرنسية.

إن النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي ودعم الحكومة له قد حقق لفرنسا عدة مؤشرات ايجابية خصوصا في مجال المخرجات حيث حلّت فرنسا في المرتبة (14) عالميا في مجال براءات الاختراع بمجموع (122.9) براءة اختراع لكل مليون نسمة (Schawab, 2016, 179)، كما تعد فرنسا اليوم ثاني بلد من حيث التمثيل في أشهر معرض للالكترونيات بالعالم وهو معرض لاس فيغاس سنة (2015) (سفارة فرنسا في جمهورية مصر العربية، 2018)، وما يدعم ذلك هو بذل فرنسا لجهود جبارة في مجال حماية الابتكار وبراءات الاختراع حيث سنّت فرنسا إلى حد الآن (47) نصا قانونيا، و(121) لائحة تنفيذية، و(2) نصوص معاهدات دولية، والانضمام لـ (105) معاهدة دولية في مجال حماية الابتكارات وبراءات الاختراع. (المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2018)

4.2. العوائق الماثلة أمام نجاح النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي:

على غرار مختلف النماذج العالمية الرائدة في مجال الذكاء الاقتصادي فإن النموذج الفرنسي يعاني من مجموعة من المعيقات التي تعترض نجاحه نوجز أبرزها فيما يلي:

أ– العوائق التشريعية: رغم اعتبار فرنسا من الدول الرائدة في مجال القضاء والتشريع إلا أن القوانين الفرنسية تعد فقيرة وغير مكتملة فيما يخص القواعد والنصوص القانونية المنظّمة للذكاء الاقتصادي، وهو ما يعدّ أمرا طبيعيا بالنظر إلى حداثة ظهور الذكاء الاقتصادي في فرنسا، وأولى النصوص القانونية التي صدرت كانت خاصة بالجوسسة في مجال الدفاع الوطني والمتمثلة في أغلب الأحيان في إفشاء الأسرار وجرائم الخيانة التي يعاقب عليها القانون الجنائي الفرنسي، أما عن التجاوزات المرتبطة بالذكاء الاقتصادي فإن المشرّع الفرنسي ضمنّها في عدة قوانين خاصة القانون الجنائي وهي كالتالي: (فيلالي، 2014، 76)

- حماية الخبرة الخاصة بالصناعة.
- التعدي على سرية المصنع أو الخبرة.
- توظيف مستخدمي المنافس بشكل يضر به.
- نشر معلومات مشوّهة ومغلوطة.

- الرشوة.

ب- العوائق السياسية: وجود ثنائية الحكم في الجهاز التنفيذي (رئيس الجمهورية – الوزير الأول) الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف سياسات التنسيق الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك فيؤخذ على تركيبة الوزارات الفرنسية ضعفها في تجسيد آليات اليقظة والذكاء الاقتصادي وحتى في إبداء الإرادة في التغيير. (تير، 2006، 08)

ت- العوائق الثقافية: الناتجة عن ظاهرة الانتماء الحزبي والمرجعيات الثقافية والفكرية لمختلف أسلاك الموظفين، وظاهرة إخفاء المعلومات والتحفظ عليها، كما أن ثقافة الدبلومات الممنوحة من مختلف المدارس العليا والجامعات في فرنسا تكرّس نوعا من عدم التجانس في الثقافة الإدارية وبالتالي ضعف الثقافة المشتركة والرغبة في التحديث والتطوير، أضف إلى ذلك عدم قدرة ما يسمى بالهيئات (Fondations) على اجتذاب الذكاء البشري الخارجي واستخدامه في إقامة آليات الذكاء الاقتصادي والاستفادة منه على نحو ما هو جاري العمل به في مؤسسات وهيئات التفكير في الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان أو حتى ألمانيا.

ث- العوائق المالية: على الرغم من وجود المراكز والهيئات المنتجة للمعلومات والداعمة لآليات الذكاء الاقتصادي في فرنسا إلا أن نقص الموارد المالية المخصصة لها يقف كعائق كبير أمام قيام هذه المراكز والهيئات بدورها على أكمل وجه، حيث أن هذه الهيئات تجد صعوبات كبيرة في جمع المعلومات نظرا لنقص المخصصات المالية اللازمة، ففي التقرير الذي أجراه (Crayon, 2004)اتضح وجود (473) هيئة خاصة بالذكاء الاقتصادي في فرنسا لا تتلقى إلا ما مقداره (0.09%) من الناتج الداخلي الخام، في حين توجد (12000) هيئة من هذا النوع تتلقى ما نسبته (2.1%) من الناتج الداخلي الخام في الولايات المتحدة الأمريكية، و(3000) هيئة في بريطانيا، و(2000)هيئة في ألمانيا.

بالإضافة إلى مختلف العوائق السابقة الذكر فإنه وعلى الرغم من كافة المبادرات التي تم تطويرها من طرف الخبراء الفرنسيين الذين أكدوا على أهمية اليقظة الإستراتيجية وأنظمة الذكاء الاقتصادي التي يجب أن تستفيد منها المؤسسات الفرنسية خاصة في ميدان الإنذار المبكر كصناعة الطائرات، والاتصالات، والطاقة، ولكن العائق الأكبر كان صعوبة هضم المؤسسات لوظيفة حماية الأنظمة الصناعية واليقظة التكنولوجية والتقييم السيئ لحجم التهديدات. (داي، 2016، 34)

الخاتمة:

يمثل موضوع الذكاء الاقتصادي رافدا معرفيا جديدا سواءً على صعيد النظرية الاقتصادية والأطر الفكرية أو على مستوى التطبيقات العلمية ومجال سريانه، وبالرغم من حداثة هذا المصطلح أو المفهوم فإن الدراسات الغربية قد شغلت نفسها خلال العقود القليلة الماضية بمحاولة تلمس مداخل منهجية للتعريف بمعالمه.

وقد تبيّن لنا من خلال هذا البحث أن استعمال الذكاء الاقتصادي في السياسة العامة للدولة يسمح بتطوير سوق الشغل في المستقبل وخلق التنافس في مجال البحث والتطوير، والحد من تسرب وسرقة المعلومات والجوسسة، ومجاراة النمو والتطور السائد لدى الدول والأمم الأخرى، لهذا تضلع السلطات العمومية بإرساء منظومة وطنية للذكاء الاقتصادي، من خلال وضع الإستراتيجيات الكفيلة باختراق الأسواق الخارجية بجميع الوسائل المشروعة والممكنة، اقتصادية كانت أم سياسية أم ثقافية أم إعلامية، وذلك من خلال التنسيق وتبادل المعلومات بين المراكز العليا للقرار، مع ضمان التواصل مع فروع المؤسسات الكبرى ومراكز البحث العلمي والخبراء وغرف التجارة والصناعة، وتأسيسا على ما سبق ذكره تم قبول الفرضية الأولى للبحث والقائلة: "يكتسي تطبيق الذكاء الاقتصادي أهمية بالغة بالنسبة للدول والحكومات".

كما اتضح من خلال هذا البحث أيضا أن النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي يقوم على ثلاثة عناصر أساسية:

- وجود دور قوي للحكومة والمؤسسات العمومية.
- تشجيع عمليات البحث والتطوير (RD).
- دعم عمليات التكوين والتعليم في مجال الذكاء الاقتصادي.

هذا ما مكّن فرنسا من الاستفادة من نموذجها هذا في تحقيق عدة مكاسب اقتصادية إقليمية (أوروبيا) ودولية ترجمت في سيطرتها على عدة صناعات وقطاعات اقتصادية، بالإضافة إلى ريادتها في عدة مجالات متعلقة بالابتكار، والتكنولوجيا، والطب، ...، وغيرها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية للبحث والقائلة: "يعد النموذج الفرنسي من النماذج الرائدة عالميا في مجال الذكاء الاقتصادي من خلال الدور القوي الذي تلعبه الحكومة في ترسيخ معالمه".

كما تم من خلال هذا البحث كذلك رصد عدة معيقات تقف أمام نجاح التجربة الفرنسية في مجال الذكاء الاقتصادي لعلّ من أبرزها العوائق التشريعية بالرغم من اعتبار فرنسا من الدول السبّاقة في مجال القضاء والتشريع، وهذا راجع بالأساس إلى حداثة ظهور مفهوم الذكاء الاقتصادي في فرنسا، وبالإضافة إلى العوائق التشريعية السابقة الذكر هناك عدة عوائق أخرى سياسية، ثقافية، وتمويلية تمت مناقشتها بالتفصيل ضمن متن البحث، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة والقائلة: "يعاني نموذج الذكاء الاقتصادي الفرنسي من عدة عراقيل ونقائص تعترض نجاحه ونجاعته".

وفي المحصّلة يمكن القول أن النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي يعد نموذجا جديرا بالاهتمام وبالتعمق أكثر في دراسته عبر إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات المستقبلية لهذا النموذج لفهم مكامن قوته والعمل على إثرائها والاستفادة منها، والتعرف على مكامن ضعفه والعمل على معالجتها والتقليل منها قدر الإمكان، خصوصا أن هذا النموذج هو النموذج المعمول به في جل الدول العربية خاصة منها دول المغرب العربي بما فيها بلدنا الجزائر.

قائمة المراجع:

- الزبيدي محمد نعمة محمد، (2017)، الذكاء الاقتصادي: مشروع عراقي مقترح وإمكانية مساهمته في تنمية الاقتصاد العراقي، أطروحة دكتوراه فلسفة غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، العراق.
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية، (2018)، فرنسا (عدد النصوص 310)، مقال متاح على الموقع الالكتروني:http://wipo.int/wipolex/ar/profile.jsp?code=FR، تاريخ الاطلاع: 2018/06/27.
- بلوناس عبد الله، بوزيدي لمجد، (2012)، دور الذكاء الاقتصادي في دعم المعلومة الإستراتيجية: مع الإشارة إلى الحالة الجزائرية، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول: ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، 23-26 نيسان/ أفريل 2012، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن.
- تير رضا، (2006)، دور الذكاء الاقتصادي في إرساء آليات الحكم الراشد من خلال البحث والتطوير: واقعه وآفاقه في الجزائر، بحث متاح على الموقع الالكتروني: http://csla.dz/mjls/index.php?option=com_remository&Itemid=55&func=startdownwn&id=21، تاريخ الاطلاع: 2018/05/09.
- داي وسام، (2016)، الذكاء الاقتصادي في خدمة تنافسية الأقاليم: دراسة حالة الصناعة الصيدلانية والبيو تكنولوجية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، تخصص: تسيير المنظمات، جامعة باتنة 1، الجزائر.
- رزيق، كمال، الخطيب خالد، (2012)، أهمية ذكاء الأعمال في تطوير وتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول: ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، أيام 23-26 نيسان/ أفريل 2012، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن،
- سحنون جمال الدين، بلهادية عبد الله، (2007)، نحو تبني إستراتيجية للذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الثاني حول: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين الميزة التنافسية في الدول العربية، يومي 27 و28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- سفارة فرنسا في الجزائر، (2018)، ابتكار: 12 مجموعة فرنسية من بين الأحسن مائة في العالم، مقال متاح على الموقع الالكتروني: http://dz.ambafrance.org/ابتكار-12-مجموعة، تاريخ الاطلاع: 2018/06/24.
- سفارة فرنسا في جمهورية مصر العربية، (2018)، فرنسا: الاقتصاد الحيوي (معلومات وأرقام)، مقال متاح على الموقع الالكتروني: http://eg.ambafrance.org/فرنسا-الاقتصاد-الحيوي-معلومات-وأرقام ، تاريخ الاطلاع: 2018/06/22.

- عبد الكريم سهام، (2012)، سياسة دعم الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول: ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، أيام 23-26 نيسان/ أفريل 2012، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن.
- عفيف هناء، (2015)، دور الذكاء الاقتصادي كرؤية لترقب الأزمات المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقد – بنك وتمويل، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
- فيلالي أسماء، (2014)، الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية: الواقع والجهود (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية رويبة)، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص: الإدارة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- مغمولي، نسرين، (2016)، إشكالية تنافسية الجزائر في ضوء تحديات بيئة الأعمال الراهنة: حتمية نظام الذكاء الاقتصادي (دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الريادية في الجزائر)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، فلسطين، العدد (38)، حزيران/ جوان.
- مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، (2017)، مؤشر المعرفة العالمي 2017: النتائج، الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، (2018)، عشرة أسباب للاستثمار في فرنسا، مقال متاح على الموقع الالكتروني:http://diplometie-gov.fr/10-bonnes-raisons-d-investir-en-france، تاريخ الاطلاع: 2018/06/22.
- يحيوش حسين،(2012)، الذكاء الاقتصادي: مقاربة نظرية، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول: ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، أيام 23-26 نيسان/ أفريل 2012، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن.
- Bellon B, (2002), Quelques fondements de l'intelligence économique, Revue d'Economie Industrielle, N°98, 1er trimester, France.
- Bournois F, Romani P J, (2000), l'intelligence économique et stratégique dans les entreprises françaises, Economica, Paris, France.
- Conesa P, (2004), L'intelligence économique et stratégique : l'organisation française, Base de Connaissance (BDC), Janvier, France.
- Coutenceau C, (2010), Guide pratique de l'intelligence économique, Editions d'Organisation, Paris, France.
- Crayon B, Intelligence économique, (2004), Compétitivité et cohésion sociale, Intervention devant les préfets de France, Le 09 Décembre 2004, Paris, France.
- Djeflat A, (2005), Gouvernance locale et économie de la connaissance au Maghreb, Dar El Adib, Oran, Algérie.
- Dufau J P, (2010), L'intelligence économique, Rapport de commission de la coopération et développement, Document N19, 6-7 Juillet 2010, Dakar, Sénégal.
- Institut National de la Statistique et des Etudes Economique (INSEE), (2016), Le taux de chômage diminuée 0/1 point au deuxième trimestre 2017, article

disponible sur le site : http://insee:fr/fr/statistiques/2966612, consulte le 29/07/2018.

- Marte H, (1994), Intelligence économique et stratégie des entreprises, Rapport du Group commissariat Générale du Plan, La documentation Française, Paris, France.
- Martinet B, Ribault J M, (1989), La veille technologique, concurrentielle et commerciale, Editions d'Organisation, Paris, France.
- Ouri J M, (1983), Economie politique de la vigilance, Calmann Lévy, Paris, France.
- Peguiron F, (2006), Application de l'intelligence économique dans un système d'information stratégique universitaire : les apports de mondialisation des acteurs, Thèse doctorat aux sciences de l'information et de la communication, Université Nancy 2, Nancy, France.
- Texier B, (2012), Les formations en intelligence économique au défi du chômage, article disponible sur le site : http://archimag.com/article/les-formations-en-intelligence-economique-au-defi-du-ch%25C5%25B4mage, consulté le : 12/07/2018.
- Dutta S, Lanvin B, Wunsch-Vincent S (2017), The Global Innovation Index (GII) 2017: Innovation feeding the world, Johnson Cornell University, INSEAD, and the World Intellectual Property Organization (WIPO), Geneva, Switzerland.
- Kuhlmann S, Boekholt P, Georghiou L, Lemola T, Guy K, and Rip A, (1999), Improving distributed intelligence in complex innovation systems, Final report of the advanced science and technology policy planning network (ASTPP), Karlsruhe, Germany.
- Leijonhielm J, (2000), Need for economic intelligence, reflections on the topics adressed at the round table « Intelligence and national Security at the beginning of the 21 st centry », 27-28 October 2000, Dubrovnik, Croatia.
- Lloyd J, (2011), Identifying key components of business intelligence systems and their role in managerial decision making, Master of applied information management program, University of Oregon, USA.
- Millikan M F, (1956), The nature and methods of economic intelligence, Studies In Intelligence, Vol(01), Spring.
- Schwab K, (2016), The global competitiveness report 2016-2017, World Economic Forum (WEF), Geneva, Switzerland.